

## تقدير الكون في اللغة العربية

ابتسام عبد الحسين سلطان

جامعة القادسية-كلية التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

### ملخص البحث

إن قضية تقدير العوامل والمعمولات في اللغة العربية من الظواهر اللافتة للنظر، وهذه القضية (تقدير الكون) تمثل هذا الجانب افضل تمثيل، فهم يقدرون فعلاً او اسماً مشتقين من لفظ الكون، او لفظ الوجود او لفظ الحصول، ويعتون هذه الالفاظ هي الاخبار او الاموال او الصفات او الصلات وما هو موجود متعلق بها، وهذا البحث يحاول الكشف عن جذور هذا التقدير، ويرى انه من الراجح كونه من تأثر اللغة العربية باللغات الاخرى عندما وصف العربي لغتهم وليس من اصول اللغة العربية.

المقدمة

تكاد اللغة العربية تنفر د بظاهرة التقدير بين اللغات الاخرى. فقد دأب علماؤها على تقدير عامل لما لم يُلفظ له بعامل من فعل او اسم او شبه جملة.. ودأبوا على تقدير معمول لكل عامل لم يستوف ما يطلبه ولكل اداة لم تستوف معمولها، او جاءت على غير مايفترض لها المجيء عليه كأن يفترض فيها الدخول على الافعال وتجيء داخله على الاسماء، مثال ذلك قوله تعالى: (وإن أحدًا من المشركين استجارك) (التوبة الآية ٦) فقد قدروا فعلاً عاملاً في (أحد) لأن (إن) لايجوز دخولها على الاسماء.

وتقدير الكون من الظواهر التي يلجأ اليها النحويون في كثير من المواضع فيقدرون فعلاً او اسماً مشتقاً من لفظ الكون أو ألفاظ مشابهة له في المعنى كالاستقرار والوجود والحصول والحدوث والوقوع.

ومن المواضع التي يُقدَّر فيها الكون في اللغة العربية الآتي:

الموضوع الاول: الظرف والجار والمجرور

يقدَّر النحويون عاملاً في الظرف والجار والمجرور لأنها عندهم يجب أن يتعلقا بفعل او ما يشابهه الفعل نحو قوله تعالى: (الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) (الفاتحة ٦٧)، فالجار والمجرور (عليهم) تعلق بالفعل (انعمت) اولاً، ثم تعلق باسم المفعول في الآية الثانية (المغضوب). ويتعلقان ايضاً بجامد مؤول بمشتق نحو قوله تعالى: (وهو الذي في السماء إله) (الزخرف الآية ٨٤) فالجار والمجرور (في السماء) متعلقان بـ (إله) وهو اسم جامد غير صفة مؤول بمعبود، ويتعلق الظرف والجار والمجرور ايضاً بما فيه رائحة الفعل مثل قول الشاعر:

أنا ابنُ ماويّة إذ جدّ النُقْرُ وجاءت الخيلُ أنا في زمر

فالظرف (إذ) متعلق بـ (ابن ماويّة) لأنه مؤول بالجواد<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/٤٣٣-٤٣٤.

والظرف والجار والمجرور بحسب تعلقهما قسمان: مستقرّ ولغو، فالمستقرّ هو ماكان متعلقة كوناً عاماً وهو الذي يدل على الوجود المطلق أي غير المقيد بشيء وذلك كالحديث والحصول والاستقرار والوجود والوقوع وما أشتق من ذلك فعلاً أو صفة، أما اللغو فهو ماكان متعلقه كوناً خاصاً، وهو الذي يدل على زيادة معنى الوجود سواء أكانت هذه الزيادة مدحاً أم ذمّاً أم قلةً أم كثرةً أم تحديداً على أي وجه من وجوه التحديد<sup>(١)</sup>.

فالذي يقول (محمد في البيت) إنما يرمي قصداً الى الاخبار بوجود محمد في البيت وجوداً مجرداً لا يوصف بأنه وجود دائم أو مؤقت أو مختلط بنوم أو يقظة أو بتمكن أو قلق أو غيره، والذي يقول (محمد نائم في البيت) إنما يرمي قصداً الى الاخبار بوجود محمد في البيت في حالة معينة هي كونه نائماً وفي ذلك زيادة في الفائدة وتخصيص للخبر، فالوجود الاول وجود عام والوجود الثاني وجود خاص تمثله حالة النوم وهو ما يسميه بعض النحويين لغواً.

لذلك عدّ النحويون الخبر هو الوجود المحذوف مثلما كان الوجود الخاص هو الخبر في الظرف والجار والمجرور المتعلقين بكون خاص، يقول ابن يعيش "إنّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (زيد في الدار) و (عمرو عندك) ليس الظرف بخبر على الحقيقة لأن الدار ليس من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير (زيد استقر عندك) أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الاخبار في الحقيقة لا خلاف بين البصريين إنما حذفها وأقمت الظرف مقامها ايجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مالك "وما يُعزى للظرف من خبريّة وعمل فالأصح كونه لعاملاً"<sup>(٣)</sup>.

والذي يُقدّر عاملاً في الظرف والجار والمجرور هو الوجود العام أو المطلق ويُسمى ايضاً الاستقرار العام أو الكون العام، ففي نحو (تكلم الذي عندك) لا يفيد الظرف (عند) شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود كالأكل أو الشرب أو القراءة، ولا يحتاج في فهمه الى قرينة نحو: (سكت الذي في البيت) أي الموجود في البيت وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شيء آخر كالنوم أو الضحك أو المشي<sup>(٤)</sup>.

فإذا كان المتعلق به امراً خاصاً فإنه يجب ذكره، يقول ابن يعيش "قلو أردت بقولك (زيد عندك) أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لأن الظرف لا يدل عليه، لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً"<sup>(٥)</sup>.

وقال الرضي "إذا احتجنا الى المتعلق به فالأصل أولى"<sup>(٦)</sup> فإذا قلنا (تكلم الذي وقف امامك) أو (سكت الذي نام في البيت) فكلمة (وقف) وكلمة (نام) تؤديان معنى خاصاً هو الوقوف والنوم ولا يمكن فهمه الا بذكر كلمته في الجملة والتصريح بها، فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين وإنما هو الوجود

(١) ينظر: من اصول اللغة، ١٩٢/٢.

(٢) شرح المفصل، ٩٠/١.

(٣) تسهيل الفوائد، ص ٤٩.

(٤) ينظر: النحو الوافي، ٤١٣/٢.

(٥) شرح المفصل: ٩٠/١.

(٦) شرح الكافية للرضي، ٩٣/١.

والحضور المقيدين بالوقوف او بالنوم ولهذا لا يصح حذف المتعلق به إذا كان خاصاً ولم يدل عليه دليل، وعندما يذكر يكون هو الخبر او الصفة او الحال او الصلة، فإن دلّ عليه دليل جاز حذفه مثل قولهم (زيد على الفرس) أي راكب، و (من لي بفلان) أي من يتكفل لي به.<sup>(١)</sup>

ويقدر الكون العام مع الظرف والجار والمجرور اذا وقعا:<sup>(٢)</sup>

١- خبراً: نحو قوله تعالى (الله الامر) (الروم ٤)، وقوله تعالى (إنّ المتقين في جنات ونهر) (القمر ٥٤).

٢- حالاً: نحو قوله تعالى: (فخرج على قومه في زينته) (القصص ٧٩).

٣- صلة: نحو قوله تعالى (وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته) (الانبياء ١٩).

٤- صفة: نحو قوله تعالى (أو كصيب من السماء) (البقرة ١٩).

وبعض النحويين عدّ الظرف والجار والمجرور هما الخبر لأنّ ظاهر النص لا يحتاج الى المتعلق به في فهم المعنى، واحتجوا بأنه لا فائدة في تقدير الخبر المحذوف لأنه ينبغي للخبر أن تتم به الفائدة مع المبتدأ، وهذه الفائدة لا تتم بقولنا (زيد كائن في الدار) أو مستقر فيها لأنّ معنى الظرفية في (في) يدل على ما نتعنت في تقديره<sup>(٣)</sup> وهو سليم.

الموضوع الثاني: لولا

يقدر الكون خبراً لـ (لولا) واجب الحذف إذا كان عاماً، فالكون العام عندهم يجب حذفه مع (لولا) لعدم الحاجة اليه والاستغناء بمعرفته عن ذكره فهو معلوم بمقتضاها إذ هي دالة على امتناع لوجود، ففي قولنا (لولا زيد لزارنا عمرو) يجب حذف الخبر هنا لأن المعنى لولا زيد على كل حال من احواله لزارنا عمرو، فلم يكن حال من احواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك، ومنه قوله تعالى: (لولا أنتم لكنّا مؤمنون) (سبا ٣١) أي لولا انتم موجودون<sup>(٤)</sup>.

فإذا كان الكون مقيداً فإنه يجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل لأنه لا يُدرك معناه إذا حُذف نحو قولك (لولا زيد غائب لم أزرك) فالكلام لا يستغني عن هذا الخبر لأن حذفه يلبس المعنى وقد يعكسه فيصبح (لولا زيد لم أزرك) أي لولا زيد موجود وأنت تريد لولا زيد غائب.

ومن الحديث الشريف (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد ابراهيم)<sup>(٥)</sup> فلو لم يظهر الخبر لاختلف المعنى الذي يفهم منه ولظنّ كوناً او وجوداً عاماً أي لولا قومك موجودون، وهو غير المعنى المراد.

فإذا دلّ على الكون المقيد دليل جاز اثبات الخبر وحذفه ومنه (لولا اخو زيد ينصره لغلب)، وفي جواب السؤال نحو (هل أحسن إليك محمد؟) فتجيب (لولا محمد لهلكت)، لأنّ فيهما دليلاً على المحذوف فجملته ينصره خبر (أخو زيد) وهو كون مقيد بالنصرة والمبتدأ دلّ عليه لأنّ من شأن الاخ النصره، ويجوز أن

(١) ينظر النحو الوائى، ٤١٥/٢.

(٢) ينظر مغني اللبيب، ٤٤٥/١-٤٤٦.

(٣) ينظر: هع الهوامع، ٢١/٢، وابن جني النحوي، ص ٣٢١.

(٤) ينظر: شرح اللوحة البدرية، ٣٦١/١، وينظر النحو الوائى، ٤٧٢/١.

(٥) فتح الباري بشرح البخاري، ١٨٨/٤.

يحذف فيقال: لولا أخو زيد لغلب، كذلك يجوز أن نقول (لولا محسنٌ إليّ لهلكت) و (لولا محمد لهلكت) في جواب السؤال، لأنّ وجود الكون الخاص في السؤال أغنى عنه في الجواب، وعلى ذلك وجهوا قوله تعالى (لولا نعمة ربي لكنت من المحضرين) (الصافات ٥٧) والتقدير لولا نعمة ربي تداركتني أو استتقتني<sup>(١)</sup>. بدليل قوله تعالى (لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء) (القلم ٤٩) أي لولا مداركة الله له<sup>(٢)</sup>.

الموضوع الثالث : لا النافية للجنس

يقدر النحويون الكون العام خبراً لـ (لا) النافية للجنس المحذوف خبرها، لأنه مما يكثر حذفه فهو غالباً ما يدل على الوجود المجرد اسماً كان أو فعلاً، فيقدر الوجود العام في نحو قوله تعالى (قالوا لا ضيرَ لنا إلى ربنا منقلبون) (الشعراء ٥٠)، وقوله تعالى: (كلا اوزر) (القيامة ١١)، وقوله تعالى: (ولو ترى إذ فرعوا فلا فؤت) (سبأ ٥١).

فهذه أشهر مواضع تقدير الكون العام وهناك مواضع أخرى مثل تقديره في جملة (ضربي زيدا قائماً) وفي مثل (كل رجل وضعته) ففي الجملة الأولى يقدر (حاصل إذا كان قائماً) وفي الجملة الثانية يقدر (وضيعته مقترنان).

والذي يظهر في مواضع تقدير الكون أو الوجود العام أنه من بقايا الصناعة النحوية والبحث عن العوامل والمعمولات، فهو مع الظرف والجار والمجرور لأنهم لا يجوزون وقوع شبه الجملة خبراً ولأنها عندهم واجبة التعلق، أما مع (لولا) فلا بد من تقديره لأن بعد (لولا) مبتدأ لا بد من أن يليه خبر ليكتمل ركنها الجملة الاسمية عندهم، أما مع (لا) النافية للجنس فهو أيضاً من أجل المحافظة على ركني الجملة واستيفاء (لا) خبرها.

أما من ناحية المعنى فإن معاني الحروف أو الظروف تدل على ما يقدرونه خبراً تتعلق به، فمعنى الظرفية في (في) يدل على الوجود في مثل (زيد في البيت) ومعنى الاستعلاء في (زيد على الأرض) أي مستعل على الأرض هو الخبر ويدل عليه الحرف (على)، ومعنى الإصاق في (الباء) يدل على الخبر في مثل (خيط بالثوب) أي ملتصق بالثوب وليس مستقر لأنه لو كان كذلك لفهم أن المراد هو الخيط النسيجي لاخيط متعلق بالثوب من غير نسيجه. وهذا يتفق مع ما ذهب من قال بخبرية الظروف والجار والمجرور.

أما مع (لا) النافية للجنس فإن المعنى يختلف إذا قدر الخبر بـ (موجود أو كائن) عنه في مثل (لاضيرَ ولا وزرَ ولا فؤت)<sup>(٣)</sup> فكيف يكون الضير والفوت موجودان مثلاً.

أما (لولا) فإنها تتضمن معنى الخبر الذي يقدره النحويون، والفائدة تتم بها فينطبق تعريف الخبر عليها، إذ يفهم معنى الوجود المنفي من النفي والشرط اللذين تدل عليهما (لولا)، لأن نفي الذات لايعني الانفي وجودها كما أن الشرط ترتيب حدوث امر أو نفيه على حدوث أمر آخر أو نفيه، وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمى جملة الشرط، وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات<sup>(٤)</sup>.

أما إذا كان الكون أو الوجود خاصاً فإننا نجد كثيراً من الجمل قد استغنت عن ذكره مثل (زيد على الفرس) أو (من لي بفلان) أو (الحر بالحر) ويفهم من هذه الجمل أن الخبر هو راكب على الفرس في الجملة

(١) ينظر مشكل اعراب القرآن، ٦١٤/٢.

(٢) ينظر: مشكل اعراب القرآن ٧٥١/٢.

(٣) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم، ٥٣٥/٢.

(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٥٩.

الاولى، ومَنْ يتكفل لي بفلان في الجملة الثانية، والحر مقتول بالحر في الجملة الثالثة مما يدل على أنه قد يُستغنى عن الكون الخاص في اللغة إذا دلّ عليه دليل ولايتبقى الا الكون الخاص الذي لايدل عليه دليل مثل الحديث الشريف (لولا قومك حديثو عهد بكفر) وقولنا: (لولا زيد غائن لزرتك) فإن ذكر هذا الكون الخاص كان هو الخبر أي أنّ (حديثو عهد) و (غائب) خبرين لـ (لولا) فإن لم يُذكر استغنت الجملة بمعنى النفي والشرط للذين تدل عليهما (لولا) عن ذلك الوجود حتى لو كان خاصاً.

والذي يبدو لي أنّ جنوح العربية الى تقدير هذا الكون أو الوجود اساسه تقسيم اللغة الاغريقية الفاظها الى اسماء وافعال وعلاقة بينهما<sup>(١)</sup> وعلى ذلك الاساس سارت اللغة العربية فرأت أن الجملة تتكون من حقيقتين خارجيتين هما المسند (الحدث) والمسند اليه (الذات) والى وجود علاقة بينهما هي وقوع الحدث من الذات مثلما سارت اللغة الانكليزية على ذلك الاساس الا أنّ الانكليزية اظهرت الرابطة في الافعال المساعدة.<sup>(٢)</sup> أمّا العربية فإن احتفاظها بالجملة الاسمية كما في اخواتها الساميات جعلها تخفي هذه الرابطة لفظاً وتبحث عنها معنىً وتقديراً ولاسيما انهم يشترطون في الخبر اذا كان اسماً أنّ يكون مشتقاً يحوي معنى الوصف.<sup>(٣)</sup> أي قريباً من الفعل مما يدل على ان اللغة العربية كانت تحاول مواكبة اللغات الاخرى عندما بدأ اللغويون بوصف لغتهم فكانوا يحاولون ايجاد الحركة في الجملة الاسمية فكانوا يقدرّون الكون العام او الخاص سواء اكان فعلاً أم اسماً مشتقاً يعمل عمل الفعل فيتعلق به الجار والمجرور او الظرف وهو نوع من الاقتراب من الجمل الفعلية.

ويدلّ على ذلك أننا نجد اللغة العربية تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون (كان الناقصة) على الاسناد، ومن ذلك ما يذكره النحويون عن (كان) الزائدة في مثل قول الشاعر:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهبّ شمأل بليل

ففعل الكون في هذه الجملة لافائدة فيه لأن تركيبها من اسمين غني عن معنى ذلك الفعل غير محتاج اليه اللهم الا اذا أريد معنى الماضي فيؤتي بالفعل ماضياً ويكون حينئذ هو المسند أو جزءاً منه.<sup>(٤)</sup> ويدل على ذلك أيضاً استخدامهم الفعل (كان) في مختلف صيغته للربط، ففي صيغة المضارع التي تلي الحرف المصدرية مثل (يعجبني أن يكون محمد قائماً)، وفي صيغ النفي للحال نحو (لن يكون محمد قائماً) وللاستقبال في الماضي نحو (ما كان محمد قائماً) وإن جاز النفي من دون كان نحو (لن يقوم محمد) و (ما محمد قائم). وفي الشرط يتحتم الربط بـ (كان) في صيغة مناسبة نحو (إن يكون محمد مسافراً فسافر) و (إذا كان محمد في الدار فسيكون أبوه هناك)<sup>(٥)</sup>.

إنّ سعة الاشتقاق في اللغة العربية هي التي سوّغت أن تقوم الجملة الاسمية بذاتها من دون حاجة الى فعل مساعد فالجمل الاسمية في العربية يجب أن يكون في أحد طرفيها معنى الوصف.<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: دراسات نقدية، ص٩-١٠.

(٢) ينظر: دراسات نقدية، ص١٢٨.

(٣) ينظر: نحو التيسير، ص١١٥.

(٤) ينظر: نحو الفعل، ص٤٨.

(٥) ينظر: دراسات نقدية، ص١٨٨.

(٦) ينظر: نحو التيسير، ص١١٥.

فإذا لم يكن في أحد طرفيها معنى الوصف مثل (لولا زيد) و (لا طالب) و (زيد في الدار) له فعلاً أو اسماً مشتقاً يكون هو الوصف.

ويبدل على ذلك أيضاً تجويز مجمع اللغة العربية في القاهرة ظهور هذا الكون العام اعتماداً على تجويز بعض العلماء<sup>(١)</sup> الذين استدلوا بقوله تعالى: (فلما رآه مستقراً عنده) (النمل ٤٠) وقول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

لك العز إن مولاك عز وإن يهن

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وعلى الرغم من أن (مستقراً) في الآية الكريمة بمعنى السكون أو الثبات وعدم التقلقل وليست كوناً عاماً.<sup>(٣)</sup> و (كائن) في البيت الشعري قد تكون بمعنى الكينونة أي ان تكون مفرد كائنات وليس الوجود المجرد أو الحضور المطلق.

وتجويز المجمع لظهور هذا الكون أنما هو لحاجة التعبيرات العصرية ولاسيما العلمية إليه دفعاً للبس وايضاحاً للمعنى واثاراً للتيسير مثل (هذا حامض يوجد في عسل الشمع) او (هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط)<sup>(٤)</sup>. وهو في النهاية يمثل رغبة اللغة في مواكبة اللغات الأخرى بايجاد الحركة في الجملة الاسمية.

### الخاتمة والنتائج

إنّ تقدير الكون في اللغة العربية من الظواهر التي شغل بها اللغويون واختلفوا فيها بين مقدر للفعل ومقدر للاسم، وفصل بعضهم فقال اذا كان الكون عاماً جاز حذفه واذا كان خاصاً وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه، واختلفوا في اعراب متعلقه هل هو الخبر أو الصفة أو الحال أم أنّ الكون المحذوف هو الخبر أو الحال أو الصفة.

والذي ظهر لنا إنّ هذا التقدير هو من تأثر اللغة العربية باللغات الأخرى عندما وصف العرب لغتهم وهو محاولة لايجاد الحركة في الجملة الاسمية التي حاول اللغويون دائماً ايجاد الحركة فيها عن طريق اشتراط كون الخبر مشتقاً أو فيه معنى الوصف.

### المصادر والمراجع

ابن جني النحوي، د.فاضل صالح السامرائي، مطابع دار النزير، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.  
ارتشاف الضرب من لسن العرب لابي حيان الاندلسي، تحقيق: د. مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، المكتبة العربية، وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ١٩٣٩م، طبع محمد حمدي البكري.

دراسات لاسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٧٢م.

دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمن ايوب، مؤسسة الصباح، مطابع الانبار.

(١) ينظر: مغني اللبيب، ٤٤٦/١.

(٢) ينظر: من اصول اللغة، ص ١٢٦.

(٣) ينظر: من اصول اللغة، ص ١٣٠.

(٤) ينظر: من اصول اللغة، ص ١٢٢ نص القرار.

شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستربادي، المطبعة العثمانية، المكتب العربي للطباعة والنشر، ١٣١٠هـ.

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابي هشام الانصاري، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش النحوي، دار صادر.

فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٩م.

مشكل اعراب القرآن، مكي ابن ابي طالب القيسي، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ط٢.

مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

من اصول اللغة، محمد شوقي امين ومصطفى حجازي، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٢م.

نحو الفعل، احمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي.

النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.